فاذا اردت اسناد الضرب الى المخرص للدلالة على قوة نسبة اليه وشبهت نسبة اليه با
باعتبار التخريص بنسبة الى من ينسب اليه على وجه القياس وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب
وبانه يمكن الاستعارة فى نسبة الافعال بان يشبه بما يرجع اليه نسبتها بنوع استلزام
كمطلق القيام والاتصاف مثلا ما يرجع اليه ينسب اخرى كذلك المطلق الا انه
فيقال قتلنى السيف والسوط وقيل امثال ما ذكر مما يركبهم جريان الاستعارة فى نسب
الافعال كلها من قبيل الاسناد المجازى ولا مجاز فى اللغة وانت خبير بان هذا هو محل
النزاع ولا يلزم للخصم تسليمه بل لا بد من اثباته ولا يثبت بعد قوله ثم ان الاستعارة
فى الفعل اى بعد ما عرفت ان الاستعارة فى الفعل انما تصور بتبعية الفعل المصدر ولا
تجرى فى النسبة اعلم انها فى الفعل على قسمين قوله يستعار للضرب اسم القتل اى
الاسم الموضوع له وهو لفظ القتل ثم يشتق منه اى من لفظ القتل قتل قوله فيصح
تشبيه احد المصدرين بالآخر لتقييد كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر وبثبوت المغايرة
بينهما ثم انه لا دلالة فى كلامه قدس سره على ان الاستعارة فى هذا القسم بتبعية
استعارة المصدر بل يجوز ان تكون بتبعية التشبيه فقط كما هو رأى الشارح وبهذا يسقط
ما اورده فى الاطول حيث قال فيه وفيما ذهب اليه قدس سره نظر اذ الضرب حقيقة
فى كل واحد من الضرب فى الماضى والضرب فى المستقبل فكيف يتحقق استعارة احدهما للآخر
حتى يتحقق بتبعيتها الاستعارة فى الفعل الماضى على ان فكون المصدر حقيقة فى الكل
نظرا على ما حققه البركوى فى الامتحان واما ثانيا فلانه لو سلمنا ان المصدر حقيقة فى
الكل لكن الظاهر ان الضرب الذى يفهم من ضرب الماضى دون المستقبل وبالعكس فيتصور استعارة
لفظ احدهما للآخر كما يتصور التشبيه بينهما لخروج عن الطريق فان الكلام فى المصدر
لا فى المفهوم من الفعل على ان التسليم فى صدر كلامه ينافيه ما ادعاه فى عجزه كما لا يخفى
وايضا قوله ان الضرب الذى يفهم من الضرب الماضى حقيقة مما لا محل له فان المفهوم معنى
اللفظ والحقيقة من اقسام اللفظ قوله ان الفعل يدل على النسبة انما قال ههنا يدل فى الحدث
والزمان يستدعى لان الفعل على ما نقل عن العلامة فى الفوائد قد يعرى عن الحدث كما فى

الافعل

الافعال الناقصة وعن الزمان كنعم وبئس وبعث وعسى اذ كانت انشائية بخلاف النسبة
قوله ٥٦ كهزم الامير الجند تقرير للاستعارة باعتبار النسبة فيه هو ان يقال تشبه النسبة
بالنسبة الفاعلية فى قوة باعتبار مدخلية التأثير واستعمالها الهيئة الموضوعة
للنسبة الفاعلية فصار الفعل استعارة تبعية بتبعية استعارة جزء الذى هو الهيئة
على قياس ما سبق من الشارح فى استعارة الفعل باعتبار الزمان وبهذا التقرير سقط ما قيل
من انه من قبيل الاسناد المجازى دون اللغوى فافهم قوله فان استعارة اه لعل وجه
الاشارة هو تخصيصه مثال كل واحد منهما بنوع من النسبة واتيان مثال مغاير لكل واحد
منهما على حدة وفيه ان التخصيص يجوز ان يكون اتفاقيا او لظهور كل فى كل واتيان المثال لكل
يجوز ان يكون للتوضيح فنقول بتصور الاستعارة فى النسبة ايضا فى نادى اصحاب الجنة على
الوجه الذى يقرره الشارح على رأى العلامة وذلك لانا فى تقرير الاستعارة فى الزمان
باعتبار آخر فهى من مواد اجتماع الاستعارتين كما ان هزم الامير الجند يصح ان
يكون من مواد اجتماع النوعين من المجاز اللغوى المجاز المرسل والاستعارة باعتبارين
مختلفين قوله اه دون النسبة فى التمثيل اى ليس النسبة الموجودة فى ذلك التمثيل نوعا
من النسبة مع الجعل ذلك ايضا من الاستعارة فى النسبة دون الاستعارة فى الزمان امر
بتأمل اى تمام المحشى فى الحواشى بالتأمل حيث قال تأمل فان فيه اشارة اه وليس قوله فان فيه
اشارة اه وجه التأمل ان لعدم تعارف الجمع بينهما بل هو علة وبيان محل له ومن قال اذا ادبا
الامر بالتأمل المدلول عليه بقوله فافهم لم يأت بشئ فعلى هذا يجوز ان يكون الامر بالفهم
فى اواخر الحاشية اشارة الى ترجيح احد القولين فقول الشارح ولم يلتفت الى ما هو
من ذلك ليس على ما ينبغى اللهم الا ان يقال المراد عدم التفات بعبارة صريحة
وكون الاستعارة فى احد الصورتين اه فيه ان النسبة الندائية للاستقبال لاصحاب
الجنة هى النسبة الفاعلية ونسبة النداء الى الماضوى هى النسبة الفاعلية
ايضا كما لا يخفى فلا يحسن تشبيه احديهما بالآخر بخلاف التشبيه الهزم الى جيش ونسبة
الى الجنة فانها فى الاول هى النسبة المشبه وفى الثانى هى النسبة الفاعلية فيصح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)